اليمن تشارك في افتتاح الدورة الثالثة والستين لمعرض دمشق الدولي

دمشق / سبأ:

شاركت الجمهورية اليمنية، في فعاليات افتتاح الدورة الثالثة والستين لمعرض دمشق الدولي المنعقد في قصر المؤتمرات بالعاصمة السورية دمشق، بحضور الرئيس السوري أحمد الشرع، وعدد من المسؤولين السوريين ورؤساء البعثات الدبلوماسية وممثلي الدول والمؤسسات المشاركة في المعرض.

وخلال مراسيم الافتتاح، زار القائم بأعمال سفارة الجمهورية اليمنية لدى الجمهورية العربية السورية الشقيقة، محمد بعكر، الجناح اليمني المقام ضمن فعاليات المعرض، واطلع على محتوياته وما يقدمه من منتجات ومعروضات تعكس تنوع المنتجات اليمنية وتميزها.

وأكد بعكر أن عودة مشاركة الجمهورية اليمنية في معرض دمشق الدولي تأتي في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين الشقيقين، وإعادة تنشيط قنوات التبادل التجاري والاستثماري، وفتح آفاق جديدة أمام المنتجات والشركات اليمنية للوصول إلى الأسواق الخارجية، وفي مقدمتها السوق السورية.

اليمن يشارك في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية

القاهرة / سبأ :

شاركت الجمهورية اليمنية، في اجتماع الجمعية العمومية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، الذي عُقد بمقر المنظمة في العاصمة المصرية القاهرة، بمشاركة ممثلي الدول العربية الأعضاء.

وبحث الاجتماع بمشاركة وفد المندوبية الدائمة للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية، برئاسة الوزير المفوض عبدالملك دحان، وعضوية المستشار هاني الأصبحي، عددًا من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، والمتصلة ببرامج المنظمة وأنشطتها وخططها المستقبلية لعامي 2026 و2027 في مجالات التنمية الإدارية، وتطوير المؤسسات الحكومية، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، والتدريب في الدول العربية.

كما ناقش الاجتماع، التقارير والبرامج المتعلقة بعمل المنظمة، وسبل تطوير آليات التعاون العربي المشترك في مجال الإدارة العامة، والاستفادة من التجارب والخبرات العربية في تحديث المؤسسات الحكومية، والتحول الرقمي، وبناء القدرات، والارتقاء بالموارد البشرية.

وشهد الاجتماع استعراض عدد من التجارب العربية في مجالات التحول الرقمي، والارتقاء بالعمل المؤسسي والتدريب، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التنمية البشرية، من بينها تجارب المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان والمملكة الأردنية الهاشمية.

وتأتي مشاركة اليمن في الاجتماع في إطار حرصها على مواصلة حضورها الفاعل في مؤسسات العمل العربي المشترك، وتعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات العربية المتخصصة، بما يخدم المصالح المشتركة للدول العربية.

وزارة النقل: الإجراءات المتخذة بحق الناقلة DORIN في ميناء عدن تهدف للتأكد من التزامها بالمعايير البحرية الدولية

عدن / سبأ:

قالت وزارة النقل إن الإجراءات المتخذة بحق الناقلة DORIN تأتي في إطار أعمال الرقابة والتحقق التي تضطلع بها الجهات المختصة، ولا تمثل بحد ذاتها إدانة للسفينة أو مشغليها، وإنما تهدف إلى التأكد من مدى التزامها بالمتطلبات والمعايير البحرية الدولية، بما يحافظ على سلامة الملاحة البحرية وحماية البيئة والمياه الإقليمية اليمنية.

وأوضحت الوزارة في بيان لها، أن الناقلة وصلت إلى منطقة المخطاف الخارجي لميناء عدن بتاريخ 30 يوليو 2026م، لغرض التزود بالوقود بكمية تقدر بنحو 150 طنًا.. لافتة الى انه تم رصد عدد من المؤشرات المرتبطة بالامتثال وإدارة المخاطر، استنادا إلى المعلومات المتوفرة لدى الجهات المختصة.

واضافت «أن المعلومات تضمنت ورود اسم الناقلة ضمن قائمة العقوبات الخاصة بالخزانة الأمريكية، إلى جانب ملاحظات متعلقة باستخدام علم غيانا، حيث جرى التواصل مع السلطات المختصة في دولة غيانا، التي أكدت أن الناقلة ليست مسجلة تحت علمها، فضلا عن وجود تغييرات متكررة في الملكية والإدارة، وعدم وضوح بعض بيانات التصنيف والحماية والتأمين».

واشارت الوزارة الى انه بناءً على تلك المعطيات، وجه فرع الهيئة العامة للشؤون البحرية بعدن باتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة، حيث نفّذ فريق مختص بتاريخ 6 أغسطس 2026م عملية تفتيش دولة الميناء (PSC) على الناقلة».

وشملت عملية التفتيش مراجعة الشهادات القانونية والفنية للسفينة، وشهادات كفاءة الطاقم، والسجل الرسمي للسفينة، وسجل الزيوت وإيصالات تسليم المخلفات الزيتية، إضافة إلى معاينة غرفة المحركات وغرفة القيادة، وفحص أجهزة الملاحة والاتصالات ومعدات إنقاذ الأرواح ومكافحة الحرائق.

وذكرت الوزارة أن عملية التفتيش اسفرت عن رصد عدد من أوجه القصور والملاحظات المتعلقة بمتطلبات الاتفاقيات البحرية الدولية وإجراءات السلامة والتشغيل، حيث جرى توثيق جميع الملاحظات في استمارة تفتيش دولة الميناء، مع تحديد الإجراءات التصحيحية المطلوبة وفقًا للأنظمة والإجراءات المعمول بها.

واشارت الوزارة الى أن فرع الهيئة اتخذ عددا من الإجراءات الاحترازية، من بينها تعليق عمليات التزود بالوقود في ميناء عدن إلى حين استكمال أعمال التحقق والتفتيش، وتشكيل فريق مختص لمتابعة حالة الناقلة والتحقق من مدى استيفائها للمتطلبات والاشتراطات البحرية المعتمدة.

وأكدت وزارة النقل أن هذه الإجراءات تأتي في إطار الاختصاصات القانونية للهيئة العامة للشؤون البحرية، وحرصها على تعزيز السلامة والأمن البحري، وحماية البيئة البحرية، وضمان التزام السفن التي تدخل المياه والموانئ اليمنية بالاتفاقيات والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة.

وشددت الوزارة على استمرار متابعة الناقلة والإجراءات التصحيحية المطلوبة، والتنسيق مع الجهات البحرية المختصة وتبادل المعلومات وفق الأطر المعتمدة، بما يعزز كفاءة الرقابة البحرية ويسهم في اتخاذ التدابير المناسبة لإدارة المخاطر.

وزارة المالية تؤكد قانونية قراراتها الرقابية والمالية لحماية المال العام

عدن / خاص:

أكدت وزارة المالية أن عملها وجميع إجراءاتها مستندة إلى اختصاصات مؤسسية وصلاحيات قانونية واضحة، تشمل حماية المال العام وتعزيز الانضباط المالي، والالتزام باستقلالية قراراتها الرقابية والمالية، وعدم إخضاعها لأي اعتبارات لا تستند إلى معايير قانونية أو مهنية والأطر القانونية والإدارية المعتمدة، وبما يحافظ على استقلالية العمل المؤسسي.

وأوضحت الوزارة، في بيان لها، أنها خلال الفترة الأخيرة اتخذت سلسلة من الإجراءات الرقابية والمالية، ولا سيّما ما يتعلق بمراجعة عدد من الملفات والتحقق من مدى توافقها مع القوانين والأنظمة واللوائح النافذة، مؤكدة حرصها على مواصلة أداء مهامها ومسؤولياتها وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة، وبما يحقق المصلحة العامة، مع الالتزام بمبادئ الموضوعية والشفافية والحوكمة الرشيدة، وتطبيق الإجراءات المعتمدة على جميع الملفات دون استثناء.

وجددت وزارة المالية تأكيدها على مواصلة تنفيذ الإجراءات اللازمة لدعم مسار الإصلاح المالي، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد العامة، وحماية المال العام، وترسيخ الانضباط المالي والمؤسسي، ضمن الاختصاصات والصلاحيات المقررة قانوناً، وما تتطلبه المرحلة الراهنة، ووفقاً لقرار مجلس القيادة الرئاسي رقم (11) لعام 2025م، وكذا توجّهات الحكومة بشأن خطة أولويات الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، وبما يُعزز ثقة الشركاء الإقليميين والدوليين بمؤسسات الدولة.

كما جددت الوزارة تأكيدها المضي قُدماً في أداء مهامها بكل مهنية ومسؤولية واستقلالية، متجاوزة أي محاولات وحملات ممنهجة تهدف للتشويش على دورها المؤسسي، مبدية استعدادها لتوضيح أي إجراء أو قرار عبر القنوات الرسمية، ووفق الأطر القانونية المعتمدة، بما يكفل حق الجمهور في المعرفة، ويعزز الثقة بالمؤسسات العامة، ويحافظ في الوقت ذاته على سلامة الإجراءات وسرية ما تفتضيه المصلحة العامة.

تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1 تتمات من ص 1

رئيس مجلس القيادة..

برقية عزاء ومواساة إلى فخامة الرئيس رام شاندرا بوديل، رئيس جمهورية نيبال، عزاه في ضحايا الفيضانات والانهيارات الأرضية التي ضربت مقاطعة راسوا النيبالية.

وأعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، باسمه واعضاء المجلس والحكومة، عن عميق حزنه وخالص تعازيه لفخامة الرئيس بوديل، واسر الضحايا والشعب النيبالي، متمنياً الشفاء العاجل للمصابين، وان يجنب جمهورية نيبال وشعبها كل سوء ومكروه.

أشاد بقيادة محور المشاة..

المحافظة، تقديراً للملاحم البطولية والتضحيات التي قدموها في مواجهة مليشيا الحوثي الإرهابية، وإسهامهم في التصدي لمشروعها وحماية أمن واستقرار الجنوب والمنطقة بشكل عام.

ووجّه القائد المحرّمي برفع مستوى الجاهزية وتعزيز الانضباط والتنسيق بين الوحدات، والاستعداد للتعامل مع مختلف الاحتمالات، مؤكداً أهمية الحفاظ على المواقع العسكرية والتعامل الحازم مع أي تهديدات تستهدف جبهات الضالع.

كما شدد على مواصلة برامج التأهيل والتدريب، ورفع كفاءة الأفراد والوحدات، وتوفير الاحتياجات الضرورية بما يعزز قدرتها على أداء مهامها بكفاءة.

من جانبها، عبّرت قيادة المحور عن شكرها وتقديرها للقائد المحرّمي على اهتمامه ومتابعته المستمرة لأوضاع القوات في جبهات الضالع، مؤكدةً مواصلة منتسبي المحور أداء مهامهم ورفع مستوى الجاهزية للتعامل مع مختلف التطورات الميدانية.

وناقش الاجتماع مستجدات الأوضاع العسكرية والميدانية في جبهات الضالع، ومستوى الجاهزية القتالية للقوات، والتحركات والتعزيزات الحوثية في خطوط التماس، إلى جانب أبرز الاحتياجات اللازمة لتعزيز القدرات الدفاعية والعملياتية للمحور.

وتناول الاجتماع التطورات الأخيرة والتهديدات الحوثية، في ظل استمرار تحركات المليشيا ومحاولاتها استهداف مواقع القوات، وما تفرضه تلك التطورات من ضرورة الحفاظ على اليقظة والاستعداد للتعامل مع أي تصعيد أو تحركات معادية.

العرادة للقائم بأعمال..

على مواجهة المخاطر وتوحيد الجهود على مختلف الأصعدة، ويدعم مؤسساتها في استعادة دورها وبسط سلطتها على كامل التراب الوطني.

وشدد العرادة على أن أمن البحر الأحمر وباب المندب يمثل مسؤولية مشتركة، وأن حماية حرية الملاحة وخطوط التجارة العالمية تتطلب مضاعفة الضغوط السياسية والاقتصادية على المليشيات، وتجفيف مصادر تمويلها وتسليحها، وتجفيف منابع الإرهاب، بما يسهم في إنهاء التهديدات التي تطال أمن المنطقة والعالم.

ونوه العرادة إلى أهمية دعم الاقتصاد الوطني والحفاظ على استقرار العملة، وتعزيز قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين، وتوفير الخدمات الأساسية ودعم القطاعات الحيوية..مؤكداً أن الاستقرار الاقتصادي يمثل عاملاً أساسياً في تثبيت الأمن والاستقرار وتطبيع الأوضاع.

ولفت عضو مجلس القيادة الرئاسي، إلى أن استمرار حالة عدم الاستقرار في بلادنا لا تقتصر تداعياتها على الداخل، وإنما تمتد آثارها إلى أمن المنطقة والممرات البحرية الدولية، الأمر الذي يستدعي استمرار التعاون والتنسيق الفاعل بين اليمن والمجتمع الدولي لمواجهة المخاطر والتهديدات المشتركة.

من جانبه، أكد القائم بأعمال السفير الأمريكي موقف بلاده الداعم لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة، وحرصها على مواصلة دعم مؤسسات الدولة وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية، ويحافظ على أمن اليمن واستقراره ووحدته وسلامة أراضيه.. مشيداً بأهمية استمرار التواصل والتنسيق وتعزيز التعاون من أجل مواجهة التهديدات التي تستهدف أمن اليمن والمنطقة، والحد من مصادر تمويل وتسليح مليشيات الحوثي الإرهابية، والتعامل مع التطورات الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني والإقليمي والدولي.

التقى مقادمة قبائل..

بمختلف أشكالها، ومنع دخول أو خروج المواد والسلع المحظورة، وحماية الموارد العامة وتعزيز الإيرادات الجمركية.

كما جرى استعراض سير العمل في تجهيز البوابة الجديدة لمنفذ الوديعة البري، وما تم إنجازه في أعمال التجهيز والتأهيل، بما يعزز انسيابية الحركة ويرفع مستوى التنظيم والسلامة والكفاءة التشغيلية للمنفذ، باعتباره أحد أهم المنافذ البرية في الجمهورية.

وفي سياق متصل، ترأس عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت، سالم أحمد الخنبشي، بمدينة المكلا، اجتماعاً ضم الجهات الأمنية والعسكرية والجمركية ومديري المطارات والمنافذ والجهات ذات العلاقة، لمناقشة تعزيز إجراءات مكافحة التهريب وإحكام الرقابة والسيطرة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وذلك في ضوء الموجهات التي أكد عليها فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة الرئاسي، خلال ترؤسه جانبًا من اجتماع اللجنة العليا لمكافحة التهريب.

وناقش الاجتماع الإجراءات التنفيذية الكفيلة بإغلاق المنافذ غير القانونية وتعزيز النقاط الأمنية والعسكرية، وتشديد الرقابة على حركة السلع والبضائع، ومنع تهريب الأسلحة والمعدات ذات الاستخدام العسكري والمزدوج، والسجائر والأموال المهربة، إلى جانب ملاحقة شبكات التهريب ومساراتها وتجفيف مصادر تمويلها، والتصدي لأي محاولات للتواطؤ أو التسهيل أو توفير الغطاء لهذه الأنشطة.

وأكد الاجتماع أهمية تعزيز الرقابة على المنافذ وتجفيف ومتابعة مسارات التهريب، ورفع مستوى التنفيذ والمساءلة، وتدوير الكفاءات، ووقف أي تدخل في أعمال الموانئ والمنافذ والجمارك، والتأكيد على أن لا إعفاءات خارج القانون، ولا توجيهات تتجاوز المؤسسات المختصة، مع تفعيل القائمة الموحدة للمواد والمعدات والمركبات المحظور انتقالها إلى مناطق سيطرة المليشيات.

وشدد عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت، على ضرورة اتخاذ إجراءات حازمة وعاجلة لإحكام سيطرة الدولة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وإغلاق المنافذ غير القانونية، وتعزيز الرقابة الأمنية والجمركية لمنع عمليات تهريب الأسلحة والمعدات ذات الاستخدام العسكري والمزدوج، والأموال والسلع والبضائع المهربة..مؤكدًا أن السلطة المحلية لن تتهاون مع أي محاولات للتواطؤ أو التسهيل أو توفير الغطاء لشبكات التهريب أو الأنشطة المرتبطة بتمويل الإرهاب والجريمة المنظمة.

كما التقى عضو مجلس القيادة الرئاسي محافظ حضرموت سالم الخنبشي، بمقادمة قبائل الحموم، في إطار اللقاءات الهادفة إلى تعزيز التواصل مع المكونات الاجتماعية والقبلية، وتوحيد المواقف تجاه القضايا التي تهم حضرموت وأبناءها.

وجرى خلال اللقاء استعراض عدد من القضايا والموضوعات ذات الصلة بالشأن العام، والتأكيد على استمرار التواصل والتنسيق، بما يسهم في تعزيز الاستقرار ودعم جهود التنمية وتحسين مستوى الخدمات، وبما يخدم تطلعات أبناء حضرموت ويحفظ مصالحهم.

وأشاد عضو مجلس القيادة الخنبشي بالأدوار الوطنية والاجتماعية التي اضطلعت بها قبائل الحموم، وما عرف عنها من مواقف مسؤولة وإسهامات فاعلة في خدمة حضرموت والحفاظ على أمنها واستقرارها.. مؤكداً أن القبائل الحضرمية تمثل ركيزة أساسية في النسيج الاجتماعي، وشريكًا أصيلًا في دعم جهود السلطة المحلية وترسيخ قيم التماسك والتآخي.

كما أكد أهمية توحيد الصف، وتعزيز وحدة الكلمة وتغليب المصلحة العامة، والابتعاد عن كل ما من شأنه تعميق الخلافات أو الإضرار بالنسيج الاجتماعي.. مشدداً على أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاتف جميع أبناء حضرموت ومكوناتها الاجتماعية والسياسية والمدنية، والعمل بروح المسؤولية والشراكة بما يحفظ لحضرموت أمنها واستقرارها ومكانتها.

وزيرة الخارجية..

تقدمه دولة قطر لليمن، معربةً عن تقدير الحكومة له، وتطلعها إلى البناء عليه بما يلبي أولويات المرحلة ويعود بالنفع على البلدين والشعبين الشقيقين.

وعلى صعيد آخر أكدت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفراح الزوبة، أن استعادة مؤسسات الدولة اليمنية وتمكينها من ممارسة كامل صلاحياتها السيادية تمثل ركيزة أساسية لاستقرار اليمن وأمن الخليج والبحر الأحمر وباب المندب، في ظل تحول التهديد الحوثي المدعوم إيرانياً إلى مصدر تهديد وابتزاز يتجاوز حدود اليمن إلى دول الجوار والممرات البحرية والتجارة الدولية، واستغلال موقع اليمن الاستراتيجي كورقة ضغط في الإقليم.

وقالت الوزيرة الزوبة، في حوار خاص مع صحيفة «أخبار الخليج» البحرينية "إن تهديدات مليشيات الحوثي للملاحة في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن لم تعد تعني اليمن وحده، بعدما أصبحت الصواريخ والطائرات المسيّرة وشبكات التهريب والتمويل وتهديد السفن والموانئ جزءاً من خطر يمتد إلى أمن المنطقة والتجارة الدولية وسلاسل الإمداد".

واضافت "أن الأمن المستدام يبدأ من دولة يمنية قادرة على حماية سواحلها وموانئها ومياهها الإقليمية وبسط سلطتها على كامل أراضيها، ومكافحة تهريب السلاح، وبناء قدرات خفر السواحل والقوات البحرية، بالتنسيق والتكامل مع تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية، وبالشراكة مع الأطر البحرية الإقليمية والدولية".

وأشارت إلى أن البحرين تكتسب أهمية خاصة بوصفها مركزاً رئيسياً في منظومة الأمن البحري الإقليمي، بما يفتح مجالاً أوسع للتعاون في التدريب وتبادل المعلومات وبناء القدرات.. مؤكدة أنه كلما كانت الدولة اليمنية أقوى على ساحلها، كان باب المندب أكثر أمناً لليمن والمنطقة والعالم.

وأشادت وزيرة الخارجية، بالدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في قيادة تحالف دعم الشرعية وإسناد مؤسسات الدولة، وبمواقف مملكة البحرين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعمة لليمن وقيادته الشرعية..مؤكدة أن العلاقة بين اليمن والخليج تتجاوز معادلة المانح والمتلقي إلى شراكة تفرضها الجغرافيا والأمن والاقتصاد.

واشارت الى أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من إدارة الأزمة إلى بناء شراكات أوسع في التعافي وإعادة الإعمار والطاقة والتجارة والاستثمار وبناء القدرات والأمن البحري.

ودعت الوزيرة الزوبة المجتمع الدولي إلى الانتقال من بيانات الإدانة إلى إجراءات عملية لتطبيق قرارات مجلس الأمن ونظام الجزاءات وحظر السلاح، وملاحقة شبكات تهريب الصواريخ والطائرات المسيّرة ومكوناتها وتمويلها، بالتوازي مع تعزيز قدرات الحكومة ومؤسسات الدولة وتمكينها من بسط سلطتها على أراضيها ومياهها ومنافذها.

وأكدت أنه لا سبيل لإنهاء الحرب ومعاناة الشعب اليمني ومعالجة أسباب الصراع إلا بإنهاء الانقلاب الحوثي، ووقف الدعم الإيراني للمليشيات، واستعادة مؤسسات الدولة وتمكينها من ممارسة سلطاتها الحصرية، واحتكار السلاح والقرار السيادي وإنفاذ القانون، بما يمنع إعادة إنتاج أسباب الصراع ويحمي أمن اليمن والمنطقة.

من جهة أخرى التقت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفراح الزوبة، عددًا من أبناء وممثلي الجالية اليمنية في مملكة البحرين.

واستعمت الوزير الزوبة، إلى أبرز قضاياهم وملاحظاتهم المتعلقة، والخدمات المقدمة لهم من السفارة اليمنية..مؤكدة أن رعاية شؤون المواطنين اليمنيين في الخارج وتسهيل معاملاتهم تمثل أولوية لوزارة الخارجية..مشيرةً إلى حرص الوزارة على تطوير الخدمات القنصلية وتعزيز التواصل المستمر بين البعثات الدبلوماسية وأبناء الجاليات اليمنية.

وتناول اللقاء عددًا من القضايا المتعلقة بالإقامة والالتحاق العائلي وتعليم الأبناء والخدمات القنصلية، وسبل تعزيز آليات التواصل والمتابعة، فيما وجهت الوزيرة السفارة والمختصين بمتابعة القضايا المطروحة والعمل على تذليل الصعوبات الممكنة.

وعبّرت الوزيرة عن تقدير الحكومة اليمنية لما يحظى به أبناء الجالية اليمنية من رعاية وتسهيلات في مملكة البحرين.. مثمنةً تعاون السلطات البحرينية..مشيدةً بالدور الإيجابي لأبناء الجالية ورجال الأعمال والكفاءات اليمنية في تمثيل بلدهم وتعزيز روابط الأخوة بين الشعبين الشقيقين.

هذا وكانت قد وصلت وزيرة الخارجية وشؤون المغتربين، الدكتورة أفراح الزوبة، الجمعة، إلى العاصمة القطرية الدوحة، قادمةً من المنامة، في ثاني محطات جولتها الخليجية، حاملةً رسالة خطية من فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، إلى أخيه صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر الشقيقة.

وتأتي الزيارة في إطار تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين الشقيقين، والتشاور والتنسيق بشأن مستجدات الأوضاع في اليمن والمنطقة والقضايا ذات الاهتمام المشترك، إلى جانب توسيع التعاون في المجالات التنموية والإنسانية وبناء القدرات.

ومن المقرر أن تلتقي الوزيرة الزوبة، خلال الزيارة، رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني.

كما ستلتقي المدير العام لصندوق قطر للتنمية، فهد بن حمد السليطي.

وكان في استقبالها لدى وصولها إلى مطار حمد الدولي، مدير إدارة المراسيم بوزارة الخارجية القطرية، السفير إبراهيم يوسف فخرو، وسفير اليمن لدى دولة قطر، راجح بادي.